دراسة الحالة الثالثة: فييت نام

1- معلومات أساسية والسياق

(أ) الإطار القانوني والسياسي

فييت نام مجتمع أبوي للغاية ذو قواعد تقليدية ونمطية في النظر إلى الجنسين ، توقّرالرجال وتقلل من قيمة النساء. مع ذلك، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي أُجريت عام 1986 كانت هناك زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في القوى العاملة وتحولٌ طفيف في العلاقات بين الجنسين ضمن الأسرة. وفي عام 1992، اعتمدت الحكومة الفيتنامية دستوراً منقحاً يقرّ بالمساواة في الحقوق للمرأة في المجالين العام والخاص. وعقب ذلك، اعتمدت اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية الفيتنامية في عام 1998 الكثير من المراسيم المتعلقة بإبرام المعاهدات الدولية وتنفيذها واعتبرتها "جزءاً أساسياً من القانون الفيتنامي". ثم أُدخل قانون المساواة بين الجنسين وقانون الوقاية من العنف الأسري والسيطرة عليه في العامين 2006 و2007 على التوالي. كما طُور العديد من الصكوك مثل خطط العمل لتوجيه تنفيذ هذا التشريع. ورغم أن الإطار القانوني قوي، إلا أن هناك ثغرات في تنفيذ هذه القوانين، وهي لا تحدد تعريفاً صريحاً للعنف القائم على نوع الجنس أو عنف الزوج/الشريك على أنه انتهاكٌ لحقوق الإنسان.

وقد أجرى مكتب الإحصاء العام[1] أول دراسة وطنية عن انتشار العنف الأسري ضد المرأة في عام 2009 لمعالجة الثغرة في البيانات التي تثيرها الأمم المتحدة مراراً وتكراراً. ونسّق صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا البحث للتأكد من أن الجهات المعنيّة حصلت على النتائج والتزمت بتنفيذ التوصيات. وأدى نشر هذه الدراسة التاريخية إلى زيادة الضغط لتعزيز الاستجابة للعنف الأسري، خاصةً فيما يتعلق بعنف الزوج/الشريك. وعُقدت ورشة عمل توجيهية وطنية حول التدخل لمناهضة العنف الأسري بعد أسبوع واحد من بدء الدراسة. وأعقبت ذلك سلسلة من أنشطة الدعوة خلال الفترة 2011-2012 مع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الملائمة.

وأدى هذا الزخم إلى زيادة وعي البرلمانيين وممثلي الحزب الشيوعي والحكومة والزعماء المحليين والشركاء الإنمائيين والمانحين لهذه القضية. وبعد ذلك، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الحكومة لوضع الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين (2011-2020) والبرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين (2011-2015). وتم تحديد العنف القائم على نوع الجنس كمؤشر أساسي في الإستراتيجية الوطنية وأصبح جزءاً من تدخلات مناهضة العنف القائم على نوع الجنس المدرجة في الخطط الحكومية وبرامج عملها، مثل الخطة الموحدة[2]. ونظراً للتركيز على معالجة العنف الأسري، قدّم المكتب القُطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لحكومة فييت نام في جهودها، بينما يدعو لنطاق يشمل الأشكال الأخرى للعنف القائم على نوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال العنف الأسري يُفهم على نطاق واسع على أنه "قضية حساسة ثقافياً" و"مسألة عائلية".

---

1 Viet Nam, General Statistics Office, “Keeping silent is dying: results from the national study on domestic violence against women in Viet Nam” (Hanoi, 2010).

2 الرجاء الاطلاع على http://www.cwd.vn/en/index.php?option=com_content&view=article&id=113&Itemid=208.

(ب) تقديم الخدمات

تقدّم الخدمات المتعلقة بالعنف الأسري ضد النساء في فييت نام أساساً من الوكالات الحكومية المسؤولة عن التشريعات: وزارة العمل وذوي الإعاقة والشؤون الاجتماعية، ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة، فضلاً عن الاتحاد النسائي الفيتنامي. وقبل إجراء الدراسة حول حالات الانتشار على المستوى الوطني، كانت الخدمات مجزأة تفتقر إلى أي برامج لتنمية القدرات للقيام بتدريب متخصص. وعالجت الدراسة هذه الثغرة لأنها تمكنت من التأثير على الجهود الوطنية المتعلقة بتقديم الخدمات. ووضعت نماذج تدريب على الوقاية من العنف الأسري والاستجابة له في مقاطعات مختارة لتطبيقها على مستوى البلاد. كما وضعت الحكومة بروتوكولاً لاستجابة القطاع الصحي وأصدرت أوامر جديدة لتيسير الحصول على الخدمات. وشملت تلك السماح للنساء اللاتي أسيئت معاملتهن بتلقي علاج طبي دون أن يكون لديهن تأمين صحي وإعفاءهن من الرسوم القانونية في قضايا المحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الحكومة بناء شبكة من "العناوين الآمنة" يمكن أن تسعى النساء من خلالها إلى الحصول على مأوى مؤقت ضمن مجتمعاتهن. كما زادت تمويل شبكة مراكز الإيواء الوطنية ووسعت نطاقها من خلال إنشاء مراكز إيواء إقليمية.

يوفر مركز الإيواء الوطني، دار السلام[3]، الذي يديره الاتحاد النسائي مأوى وخدمات إضافية مثل المساعدة القانونية والرعاية الصحية والمشورة والمهارات المهنية ودعم تعليم الأطفال. ومن بين مراكز الإيواء العشرة المخصصة للنساء في أنحاء فييت نام، هناك اثنان فقط للناجيات من العنف الأسري وأطفالهن[4]. ويقوم بتنفيذ نموذج ثانٍ مركز الدراسات والعلوم التطبيقية المعني بشؤون نوع الجنس والأسرة والمرأة والمراهقين، وهو منظمة غير حكومية وطنية تدير خطاً ساخناً وتقدم المساعدة القانونية والمشورة ومأوى مؤقتاً ونظام إحالة إلى مركز إيواء حكومي في الحالات الخطيرة. ويتضمن نموذج المأوى الثالث قائمة من "العناوين الآمنة" في مقاطعات تاي بينه وفو ثو وهاي دونج تستخدمها النساء لإدارة الحوادث الأصغر التي تنطوي على إصابات طفيفة. ونظراً لصعوبات الحصول على دعم من الأسرة أو الأصدقاء الذين لا يعيشون في المنطقة نفسها، فإن مراكز الإيواء المحلية هذه تساعد النساء على ترك أطفالهن في المنزل، مع البقاء على اتصال معهم.

كجزء من البرنامج القُطري السابع 2006-2010، جربت الحكومة الفيتنامية نموذجاً للتدخل الشامل للوقاية من العنف الأسري والتصدي له في مقاطعتي فو ثو وبن تري[5]. ومع ذلك، وبصرف النظر عن مثل هذه البرامج، ظلت استجابة القطاع الصحي مجزأة وما زالت المرأة مترددة في الإبلاغ عن العنف بين الأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، كانت استجابة الشرطة بطيئة وغير مركّزة بشكل ملحوظ، ما يعكس سيادة الرأي الذي يذهب إلى أن العنف الأسري مسألة عائلية.

---

3 الرجاء الاطلاع على http://www.cwd.vn/en/index.php?option=com_content&view=article&id=113&Itemid=208.

4 Diane Gardsbane and others, “Gender-based violence: issue paper” (Hanoi, United Nations Viet Nam, 2010), p. 41.

5 United Nations Population Fund, “Domestic violence prevention and response in Viet Nam: lessons learned from the intervention model in Phu Tho and Ben Tre provinces” (Hanoi, 2012).

2- الأساس المنطقي لدراسة تقدير التكلفة

(أ) بدء العمل وفريق الدراسة

بناءً على توصية نشأت عن البحث المتعلق بحالات الانتشار على المستوى الوطني لعام 2010، شرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدراسة تقدير التكاليف الاقتصادية لعام 2012 أجرتها Duvvury and others[6] وموّلتها الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. كما قدمت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة في فييت نام الدعم، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة العمل المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس التي يرأسها صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما قدمت وزارة الأسرة ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة والاتحاد النسائي الدعم في تصميم الدراسة وتنفيذها. وتألف الفريق الأساسي من الدكتورة ناتا دوفوري Nata Duvvury كخبيرة استشارية دولية من جامعة أيرلندا الوطنية، والدكتور نجوين هوو مينه، باحث رئيسي وطني وموظف أبحاث من معهد دراسات الأسرة والمساواة بين الجنسين. وتولى المعهد الريادة في العمل الميداني وإدخال البيانات، بينما أشرفت جامعة آيرلندا الوطنية على مسؤولية إدارة البيانات وتحليلها. واستمر التواصل المنتظم بين الاستشاريين لمراجعة التقدم المحرز ومراقبة الجودة.

(ب) الدافع لإجراء الدراسة

أكدت دراسة الانتشار لعام 2010 أن عنف الزوج/الشريك مشكلة خطيرة في المجتمع الفيتنامي وأن له أثراً على قدرة المرأة على العمل. وبناءً على هذه البيانات، أجرت، Duvvury and others (2012) أول دراسة لتقدير التكاليف الاقتصادية للعنف الأسري في السياق الفيتنامي لمعالجة ندرة المعلومات حول تكاليف عنف الزوج/الشريك ، لا سيما تكاليفه على الاقتصاد. وكان تقييم تكاليف عدم اتخاذ إجراءات ضرورياً للتأكيد على الضرورة الملحّة لتوسيع الاستثمار الحكومي لمعالجة العنف الأسري. وكان من المأمول أيضاً أن توفر تكلفة عدم اتخاذ إجراءات أساساً لتقدير المستوى الكافي من الموارد اللازمة للاستجابة الفعالة. وصُمّمت دراسةٌ لتقدير التكاليف الاجتماعية والاقتصادية بهدف تنوير السياسات والممارسة فيما يتعلق بالعنف الأسري.

3- المنهجية

(أ) أهداف الدراسة

كان الهدف الشامل للدراسة هو تقديم تقدير موثوق للتكلفة الاقتصادية للعنف الأسري الذي يرتكبه الشريك ضد المرأة في فييت نام. والأهداف المحددة هي كما يلي:

1- تقدير التكلفة الاقتصادية السنوية للعنف الأسري الذي يرتكبه الشريك ضد المرأة على مستوى الأسرة، بما في ذلك:

(أ) تقدير التكاليف السنوية المباشرة لحوادث عنف الشريك المتعلقة بالأسرة المعيشية، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالبحث عن الرعاية الطبية (الجسدية والنفسية) والمأوى والوساطة (المنظمات

[6] Nata Duvvury, Patricia Carney and Nguyen Huu Minh, “Estimating the costs of domestic violence against women in Viet Nam” (Hanoi, UN Women, 2012).

غير الحكومية، والقرار المحلي) والقرار القضائي وكذلك تكاليف الاستهلاك المتعلقة باستبدال الممتلكات؛

(ب) تقدير التكاليف غير المباشرة، بما في ذلك فقدان الدخل بسبب التغيُّب عن العمل وفقدان العمل الإنجابي، مثل رعاية الطفل، وصحة الأطفال والأداء المدرسي (بما في ذلك أيام الغياب، وسوء العلامات والفشل)[7].

2- تقدير تكاليف تقديم الخدمات السنوية عبر القطاعات بما في ذلك الصحة والشرطة والقطاع القضائي والاجتماعي (أي الاتحاد النسائي).

3- تطوير التقديرات الكلية لـ:

(أ) التكاليف الإجمالية للاقتصاد الوطني؛
(ب) تكلفة تقديم الخدمة؛
(ج) التكلفة بسبب فقدان الإنتاجية.

(ب) الجمهور المستهدف

تهدف الدراسة إلى تعزيز الوعي بالتكلفة الكاملة لعدم اتخاذ إجراءات فيما يتعلّق بالعنف الأسري، فضلاً عن خطورة المشكلة، بين:

- واضعي السياسات والقادة السياسيين - لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس عن طريق الاستثمار في خدمات الوقاية والاستجابة؛
- المنظمات غير الحكومية - تقديم أدلة تمكنها من المناداة بزيادة الموازنات؛
- المجتمعات والأسر – لرفع مستوى الوعي بالنتائج السلبية للعنف ضد المرأة.

(ج) نطاق الدراسة

فييت نام بلد متوسط الدخل، إلا أن لديه اقتصاد غير نظامي كبير. وتؤدي النساء قدراً كبيراً من العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر، بما في ذلك العمل الإنجابي، والعمل المعيشي والإنتاج المجتمعي. وهذا يجعل من الصعب تقدير الناتج والإنتاجية المفقودين وانخفاضهما نتيجة للعنف. وفي ضوء هذه التحديات، استخدم الإطار التشغيلي لعام 2004 الذي طورته دوفوري Duvvury وآخرون، إذ أنه محدّد لهذا السياق. وركزت الدراسة على تقديم تقدير لتكاليف الفرصة البديلة للعنف الأسري التي تتكبدها الأسر المعيشية ويتكبدها المجتمع المحلي. ثم استُخلِصت هذه التكاليف بعد ذلك لمستوى الاقتصاد الوطني، بما في ذلك تقديم الخدمات وخدمات الوقاية، والتكلفة الاقتصادية لقطاع الأعمال بسبب التغيُّب عن العمل نتيجة عنف الزوج/الشريك. وقد مكّن ذلك من تقدير وطني أولي لتكاليف عنف الزوج/الشريك التي يتكبدها الاقتصاد ككل. وتتحمل المرأة وأفراد الأسرة/الأصدقاء والمعتدي والأطفال تكاليف العنف على مستوى الأسرة.

---

7 لم تسجل التكاليف التي تكبدها أفراد الأسرة الآخرون (مثل الآباء والأمهات والأصدقاء والأشقاء) بعد وقوع حادثة عنف مباشرة. ولم تُسأل النساء إلا عن الآثار المترتبة عليهن وأزواجهن وأطفالهن.

وفي ما يلي التكاليف المحددة التي قُدّرت:

- إنفاق الأسرة المعيشية من مالها الخاص المباشر للاستفادة من الخدمات النظامية وغير النظامية؛
- تكاليف الأسرة المعيشية غير المباشرة مثل فقدان الدخل بسبب تغيُّب أفراد الأسرة عن العمل والعمل المنزلي؛ وفقدان الإنتاجية للأعمال المنزلية؛ والتغيُّب عن المدرسة؛
- تكاليف على مستوى المجتمع المحلي بما في ذلك توفير خدمات الاستجابة وخدمات الوقاية.

(د) الطريقة وحساب التكلفة

ركزت دراسة التكلفة على عنف الزوج/الشريك، الذي يعرّف بالعنف الذي تتعرض له النساء والذي يرتكبه الأزواج/الشركاء ضمن محيط الأسرة. واستُخدم تعريف إلسبيرغ Ellsberg وآخرون لعام 2001 للعنف الأسري[8] واستُخدم في الدراسة الوطنية. وتضمّن جمع البيانات نَهج الطرق المختلطة:

1- مقابلات نوعية متعمقة مع 10 نساء تعرضن للعنف الأسري وحصلن على خدمات فيما يتعلق بسلوك طلب المساعدة. وتوفر التكاليف التي تحملنها صورة توضيحية للحد الأقصى للتكاليف المرتبطة بـالعنف بين الأشخاص، منذ مغادرة بيوتهن وبدء عملية التعافي.

2- أُجري مسحٌ للأسر المعيشية على عينة من 1053 امرأة (استناداً إلى الدراسة الوطنية لمعدل الانتشار على مدى العام الماضي البالغ 10.9 في المائة)، تراوحت أعمارهن بين 18 و49 عاماً، في أربع مقاطعات وثلاث مدن رئيسة. وتمثل المقاطعات والمدن المختارة المناطق السبع التي شملتها الدراسة الوطنية للعنف الأسري. وقُسّمت العينة الإجمالية بالتساوي بين المناطق الأرياف والمدن.

3- أُجري مسحٌ لـ 79 من مقدمي الخدمات ضمن النظام الحكومي، بما في ذلك مركزٌ للرعاية الصحية الأولية ومركزٌ للشرطة ومكتبٌ قانوني ومركزُ إيواءٍ محلي ولجنة الاتحاد النسائي ومحكمة محلية، في أحياء/مجتمعات محلية مختارة لجمع البيانات حول استخدام الخدمات وتكاليف تقديم الخدمات. وجُمعت معلومات تكميلية من المستشفيات على مستوى الولايات والمقاطعات والمدن، ومن مراكز الشرطة والمحاكم ومجموعات الاتحاد النسائي للتحقق من التكاليف على المستوى المحلي. وأُجريت مقابلات أيضاً مع مركز الإيواء الوطني والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومركز الدراسات والعلوم التطبيقية المعني بشؤون نوع الجنس والأسرة والمرأة والمراهقين.

وعُرّفت الأسرة المعيشية على أنها وحدة تتكون من أشخاص يتشاركون في المطبخ نفسه، بغض النظر عن عدد البالغين والأطفال الذين يعيشون في المنزل. وأُجريت مقابلة مع امرأة واحدة مؤهلة لكل أسرة معيشية للحصول على معلومات مفصلة عن تعرضها لعنف الزوج/الشريك والتكاليف المرتبطة به في الأشهر الـ 12 السابقة للمسح. وكانت اللاتي تزوجن وقت إجراء المسح أو اللاتي انتهى زواجهن بسبب الوفاة أو الطلاق خلال الـ 15 شهراً الماضية مؤهلات. وجُمعت بيانات تغطي الأشهر الـ 15 الماضية لضمان وجود عددٍ كاف من نقاط البيانات لتقدير متوسط التكلفة لكل حادثة.

---

8 Mary Ellsberg and others, "Researching domestic violence against women: methodological and ethical considerations", *Studies in Family Planning* vol. 32, No. 1 (2001), p. 5.

وسُجّلت المعلومات الديمغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، بُني مؤشر للثروة باستخدام وضع الدخل وإمدادات المياه والصرف الصحي وعدد الغرف ومواد بناء السقف والجدران ومواد الطهي وملكية السلع الاستهلاكية المعمّرة، مثل الراديو أو الدراجات النارية، واستُخدم تحليل المكونات الرئيسة. ولتقدير العمل المدفوع الأجر والعمل المنزلي احتُسبت الإيرادات اليومية. وأخيراً، استُخدم نَهج تكلفة الفرصة البديلة لاحتساب التقديرات الكلية. وقُدّر فَقْدُ الإنتاجية باستخدام انحدار المربعات الصغرى العادية. ولمزيد من التفاصيل عن المعادلات والحسابات المستخدمة، يمكن الرجوع إلى الدراسة.

اعتُمد مسح الأسر المعيشية من الاستبيانات المستخدَمة للدراسة الوطنية للعام 2010 حول العنف الأسري والدراسة التي أجراها المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة لعام 2009 حول تكاليف العنف الأسري. وطُوّرت استبيانات منفصلة لمقدمي الخدمات، مقتبَسة أيضاً من دراسة المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة لعام 2009، لكل قطاع من قطاعات تقديم الخدمات. وجرى العمل الميداني من 17 نيسان/أبريل إلى 21 حزيران/يونيو 2012.

4- التحديات

(أ) البيانات

حدّت صعوبات عديدة من نتائج الدراسة. فلا يمكن، مثلاً، إثبات الأثر على الأطفال من حيث عدد أيام التغيُّب عن المدرسة بسبب عنف الزوج/الشريك لأن نسبة صغيرة للغاية من النساء أدرجنه على أنه أثر. والتكلفة الأخرى التي لم يمكن احتسابها هي التكلفة السنوية لتقديم خدمات لمعالجة العنف الأسري والحيلولة دون وقوعه، إذ لم يتمكن مقدمو الخدمات من توفير بيانات متينة عن الموازنات لتقدير تكلفة تقديم خدمات محددة.

وقد برزت من مسح مقدمي الخدمات ثلاثة تحديات كبيرة. أولاً، كانت البيانات المقدمة مجزأة للغاية، ما عنى أن إصدار تقدير متين سنوياً متعذر. ووُجِهت مشكلة حرجة أخرى هي الافتقار إلى حفظ السجلات بشكل منظم من جانب مختلف مقدمي الخدمات نتيجة افتقارهم إلى الوعي لقضايا العنف الأسري. وكان من دواعي القلق الشديد أن قطاعي الصحة والشرطة لم يسجلا حالات العنف الأسري ولم يتمكنا من تقديم معلومات منتظمة عن التكاليف التي تنطوي عليها حالات العنف المبلَّغ عنها. وكان التحدي الأخير هو الغياب الفعلي للمعلومات عن الإحالات بين مقدمي الخدمات أو إلى برامج الدعم المالي أو المهارات المهنية أو المساعدة القانونية أو الاستشارة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً للتعريف الواسع جداً للعنف الأسري صَعُبَ تقدير معدل انتشاره وتكاليفه بدقة.

(ب) الوقت

نظراً لأن تلك كانت المرة الأولى التي أُجريت فيها دراسة لتقدير التكلفة في فييت نام، كانت العملية طويلة وشملت العديد من المباحثات والقرارات وتدريب الجهات المعنية والعاملين الميدانيين. وعُقدت مشاورات منتظمة مع الجهات المعنية الحكومية على المستويين الوطني والمحلي لضمان تحقيق فهم كامل لأهمية الدراسة وتوفير تعاونٍ ذي شأن على المستوى المحلي. فمثلاً، أُجري مسح الأسر المعيشية في مقر البلدية (المستوى الإداري بين مقاطعة وحي) لضمان الخصوصية والسرية التي يمكن أن تكون إشكالية عند إجراء مقابلات مع النساء في بيوتهن.

5- النتائج الرئيسية

معلومات ديمغرافية	• أغلبية النساء في العينة كن متزوجات (92.5 في المائة)، 6 في المائة منهن كنّ منفصلات أو مطلقات و1 في المائة أرامل. بينما أكمل حوالي 20 في المائة من النساء التعليم الثانوي، حصل 5 في المائة فقط من المشارِكات على تعليم جامعي.
الوضع الاقتصادي	• كانت أغلبية المشاركات (93.8 في المائة) منخرطات في شكل من أشكال العمل (ولم تجب على السؤال حول العمالة 65 امرأة فقط، ما يشير إلى أنهن ربات بيوت متفرغات). • أبلغ معظم النساء (والرجال) عن دخول تقلّ عن 2,600,000 دونج فيتنامي وكسب تقريباً 38 في المائة ما بين 1,000,000 دونج فيتنامي (الحد الأدنى للراتب الشهري للعاملين في منظمات) و2,600,000 دونج فيتنامي. وأفاد حوالي 60 في المائة من العينة بأن لديهم تأمين صحي.
العنف	• أبلغ حوالي 48 في المائة من النساء اللاتي يعشن في الريف و38 في المائة من النساء اللاتي يعشن في المدن عن تعرضهن للعنف الجسدي، وعانى أكثر من 20 في المائة ممن يعشن في الريف وحوالي 14 في المائة ممن يعشن في المدن من هذا العنف في الأشهر الـ 12 الماضية. وأبلغت أكثر من امرأة واحدة من بين كل أربع نساء يعشن في الريف والمدن عن تعرضهن للعنف الجنسي. وكان معدل الانتشار الحالي أقل، لكنه ما زال يقارب خُمس العينة (17.6 في المائة في المناطق الريفية و15.2 في المائة في المدن). • كانت معدلات انتشار العنف النفسي 38 في المائة في الأرياف و27 في المائة في المدن.
الأثر	• أبلغت النساء اللاتي كن يتعرضن للعنف عن مستوى أعلى بكثير من المشاكل في الأسابيع الأربعة الماضية عبر المقاييس الاعتيادية للصحة العقلية، وكان احتمال أن يصبحن غير قادرات على إتمام عملهن اليومي أو الاستمتاع بالأنشطة اليومية أكبر بمرة ونصف.
التكلفة	• بلغت تكلفة الحصول على الرعاية الصحية والنقل والأدوية 804,000 دونجات فيتنامية لكل حادثة، أو حوالي 28.2 في المائة من متوسط دخل المرأة الشهري. • بلغ متوسط فقدان المرأة لإيراداتها لكل حادثة 382,234 دونجاً فيتنامياً، أو حوالي 13.4 في المائة من متوسط دخلها الشهري. • بلغت تكلفة الفرصة البديلة للمشاركات، مع الأخذ بالاعتبار متوسط التكلفة المرجح للوحدة الواحدة من الإنفاق الشخصي وفقدان الإيرادات من العمل المدفوع الأجر، 34 في المائة من متوسط الدخل الشهري للنساء في العينة. • قدرت تكلفة الفرصة البديلة المحتملة للاقتصاد، بما في ذلك الإنفاق الشخصي وفقدان الإيرادات وقيمة خسارة الأعمال المنزلية 1.41 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

6- أثر الدراسة

(أ) توفير الخدمة المعززة

في أعقاب الدعاوة التي قامت بها الأمم المتحدة بناءً على نتائج الدراسة، وافقت حكومة فييت نام على تطوير الحد الأدنى من مجموعة الخدمات وتقديمها. وخلال السنوات الخمس الماضية، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان الحكومة في تولي "مجموعة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات

للعنف"[9]، والتي تشمل الرعاية الصحية والحماية ونظام الإحالة. وفي حين كان التقدم بطيئا، عملت الشرطة وعمل نظام العدالة الجنائية الأوسع نطاقاً على تحسين الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الأسري وأصبحت النساء أكثر ميلاً إلى الإبلاغ عن تجاربهن.

(ب) تنمية المهارات

زاد التدريب الذي قدمه الخبير الدولي من خبرة موظفي الحكومة والباحثين العاملين في مجال العنف الأسري. ويمكن القيام بعملية تقدير للتكاليف في المستقبل بسهولة أكبر.

(ج) رفع مستوى الوعي

بفضل دعوة الأمم المتحدة والنتائج التي أُبلغ عنها في وسائل الإعلام، جرت حملات توعية في المجتمع حول حجم المشكلة. وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعض الوزارات الحكومية، خاصة وزارة العمل، معاً في هذا الصدد.

(د) بناء القدرات

أدركت الحكومة الآن أهمية وضع تقديرات التكلفة. وتمضي فييت نام قدماً في إدراج الأسئلة المتعلقة بالتكلفة في المسح الوطني الثاني عن حياة المرأة وخبراتها الصحية للحصول على تقديرات تمثيلية على المستوى الوطني للأثر الاقتصادي للعنف على عمل المرأة وإنتاجيتها. ويقوم مكتب الإحصاء العام حالياً بتدريب موظفيه المسؤولين عن المسح الذين يقومون بإجراء مسوح إحصائية حول التداعيات الأوسع نطاقاً للعنف الأسري ضد النساء خارج القطاع الصحي.

---

9 الرجاء الاطلاع على http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/12/essential-services-package-for-women-and-girls-subject-to-violence.